

دوافع مادية تحكم علاقة
تركيا بإخوان الكويت

أنقرة لا تريد منهم منظرين وأصحاب قرار لكن مجرد ممولين



التخريب في الداخل والتعمير في تركيا

يتعمّل في جمعية الإصلاح الاجتماعي التي لا يتبرّد كثيرون في وصفها بـ"الإمبراطورية المالية" وبـ"أكبر بنك" لتمويل أنشطة الإخوان في الكويت والعالم.

وتتأنيق أموال الجمعية بشكل أساسي من التبرعات التي لا تُجمع فقط من الأفراد ولكن أيضا من كبار رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع الذين هم أنفسهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين وأصل فترات البعض منهم من أموال الجمعية نفسها التي لا تحظى عملياتها المالية بأي قدر من الشفافية ولا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة القانونية، إلا اشكليا.

وبدافع الحذر من تجبير عملية جمع التبرعات لتمويل الإرهاب، وتحت طائلة إنذارات وجهت للكويت في هذا المجال من قبل الولايات المتحدة الحليف الكبير للكويت، عملت السلطات الكويتية خلال السنوات الماضية على فرض المزيد من الرقابة على جمع التبرعات ووضعت قوانين وإجراءات عملية لذلك.

لكن مختلف تلك الإجراءات لم تشمل الفرع المحلي من جماعة الإخوان ولم تحدّ من قدرته على جمع التبرعات وصرّفتها بحرية وفق أهدافه وتوجهاته السياسية وحتى وضعها تحت تصرف خلفائه الإقليميين وعلى رأسهم تركيا.

وكان تفكيك السلطات الكويتية العام الماضي لخليّة تابعة للفرع المصري من تنظيم الإخوان المسلمين ناشطة على الأراضي الكويتية بالتعاون والتنسيق مع عناصر إخوانية محلية، قد مثل نموذجا عن النشاط المالي غير المشروع لجماعة الإخوان في الداخل الكويتي حيث كشفت التحقيقات أن من مهام الخليّة إدارة شبكة لنقل الأموال ممتدة بين تركيا والكويت ومصر. كما مثل ذلك نموذجا عن مدى الحرج الذي يسببه الإخوان للكويت إزاء دول تربطها بها علاقات حيوية.

ويقول الخبير السياسي والأمني الكويتي فهد الشليبي إن تنظيم الإخوان ينظر إلى الخليج العربي باعتباره "حصالة أموال"، داعيا سلطات بلاده إلى إصدار تشريعات وقوانين تجرّم الانتماء إلى التنظيم، والاستفادة من تجارب خليجية أخرى في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

ومن الإجراءات العملية التي يطالب بها الخبير الكويتي قيام الحكومة بإلغاء تصاريح الجمعيات الخيرية التي يستغلها الإخوان في جمع الأموال وجعلها تحت السيطرة المباشرة للدولة، وذلك لإنهاء ظاهرة استغلال الثغرات القانونية لخدمة مآرب حزبية وفئوية تتعارض مع المصلحة العليا للبلاد. والشليبي هو واحد من ضمن الكثير من قادة الرأي الكويتيين المطالبين بضغط الفئات والأنشطة الإخوانية في الكويت، دون أن تلقى تلك المطالبات استجابة من قبل أجهزة الدولة التي تمكّن الإخوان من التسرّب إلى أجهزتها وبشاركون في صياغة قوانينها وتشريعاتها بما يتوافق مع أيديولوجيتهم ويخدم مصالحهم المتعارضة أصلا مع المصلحة الوطنية والممتدة خارج حدود البلاد.

إذا كان للفرع الكويتي لجماعة الإخوان المسلمين من خاصية تميّزه عن باقي أفرع التنظيم الدولي للجماعة، فهو قدرته الاستثنائية على جمع الأموال ومراكمة الثروات واستثمارها، وهي الميزة ذاتها التي جعلت تركيا تولى اهتماما خاصا بهذا الفرع وتسرع من توطيد علاقاتها به طمعا في ما يحوزه من ثروات وما يمكن أن يضحّه من أموال.

الكويت - وجّه قادة ورموز الفرع الكويتي من تنظيم الإخوان المسلمين على مدى سنوات العشرية الحالية أنشطتهم صوب المآلذ التركي على غرار باقي فروع التنظيم في العالم العربي بعد أن تورّطت الجماعة في أعمال مخلة بالأمن ومزعزعة للاستقرار في تلك البلدان عندما انخرطت بقوة في موجة الربيع العربي واستعجلت عملية الانقضاء على السلطة في أكثر من بلد متوقعة أن الفرصة باتت متاحة أكثر من أي وقت مضى ويجب اغتنامها قبل فوات الأوان.

وخلال السنوات التي أعقبت فشل إخوان الكويت في جلب اضطرابات الربيع العربي إلى البلد بدءا من سنة 2011 محاولين الانقلاب على النظام الذي كانوا دائما مشاركين فيه ومحتمين به، فتحت تركيا أنزعها رغبة بالعديد من عناصر الإخوان الكويتيين لا باعتبارهم من كبار المنظرين وصناع القرار في التنظيم العالمي لكن باعتبارهم ممولين، يستطيعون المشاركة بفعالية في تحمّل الأعباء المادية لأنشطة التنظيم السياسية والاجتماعية والإعلامية في تركيا حيث يقيم الكثير من العناصر الإخوانية الفائزة من عدة بلدان عربية على رأسها مصر بعد أن تلقى الإخوان هناك ضربة قاصمة سنة 2013 بسقوط حكمهم إثر انتفاضة شعبية عارمة.

لكن جهود أنقرة لاستقطاب أموال وثروات الإخوان من مختلف بلدان العالم ومن ضمنها الكويت تجاوزت مجرد توفير غطاء مالي لأنشطة التنظيم على أراضيها، إلى محاولة استغلال تلك الأموال في تنشيط اقتصادها ودعم عملتها الانتخابية بإيجاد رافد استثماري غير تقليدي أساسه الانتعاشات السياسية والروابط الأيديولوجية في ظل الصعوبات والهزات التي عرفها الاقتصاد التركي خلال السنوات الماضية تأثرا بالاضطرابات السياسية والخسومات الكثيرة التي أثارها نظام العدالة والتنمية بزعامته الرئيس رجب طيب أردوغان مع العديد من بلدان العالم، وحالة عدم الاستقرار التي تسببت بها سياسة أنقرة في المحيط القريب لتركيا.

وأصبح ربط العوامل المالية والاقتصادية بالاعتبارات السياسية الأيديولوجية سياسة تركية ثابتة وواضحة المعالم في عهد حكم حزب العدالة والتنمية، ومثل تلك السياسة تمكّن أنقرة من مضاعفة علاقاتها التجارية وغزو أسواق عدد من البلدان التي يساهم الإخوان في حكمها وصنع قرارها، مفضلين منح امتيازات لتركيا وفتح الأبواب لمنتجاتها على حساب المنتج الوطني لبلدانهم. وعندما احتاجت تركيا إلى مدّ نشاطها في التقبيل عن النفط والغاز في مناطق بالبحر المتوسط خارج المجال التابع لها، كانت أفضل وسيلة لذلك عقد اتفاقية توصف بغير القانونية مع

الكويت - وجّه قادة ورموز الفرع الكويتي من تنظيم الإخوان المسلمين على مدى سنوات العشرية الحالية أنشطتهم صوب المآلذ التركي على غرار باقي فروع التنظيم في العالم العربي بعد أن تورّطت الجماعة في أعمال مخلة بالأمن ومزعزعة للاستقرار في تلك البلدان عندما انخرطت بقوة في موجة الربيع العربي واستعجلت عملية الانقضاء على السلطة في أكثر من بلد متوقعة أن الفرصة باتت متاحة أكثر من أي وقت مضى ويجب اغتنامها قبل فوات الأوان.

وخلال السنوات التي أعقبت فشل إخوان الكويت في جلب اضطرابات الربيع العربي إلى البلد بدءا من سنة 2011 محاولين الانقلاب على النظام الذي كانوا دائما مشاركين فيه ومحتمين به، فتحت تركيا أنزعها رغبة بالعديد من عناصر الإخوان الكويتيين لا باعتبارهم من كبار المنظرين وصناع القرار في التنظيم العالمي لكن باعتبارهم ممولين، يستطيعون المشاركة بفعالية في تحمّل الأعباء المادية لأنشطة التنظيم السياسية والاجتماعية والإعلامية في تركيا حيث يقيم الكثير من العناصر الإخوانية الفائزة من عدة بلدان عربية على رأسها مصر بعد أن تلقى الإخوان هناك ضربة قاصمة سنة 2013 بسقوط حكمهم إثر انتفاضة شعبية عارمة.

لكن جهود أنقرة لاستقطاب أموال وثروات الإخوان من مختلف بلدان العالم ومن ضمنها الكويت تجاوزت مجرد توفير غطاء مالي لأنشطة التنظيم على أراضيها، إلى محاولة استغلال تلك الأموال في تنشيط اقتصادها ودعم عملتها الانتخابية بإيجاد رافد استثماري غير تقليدي أساسه الانتعاشات السياسية والروابط الأيديولوجية في ظل الصعوبات والهزات التي عرفها الاقتصاد التركي خلال السنوات الماضية تأثرا بالاضطرابات السياسية والخسومات الكثيرة التي أثارها نظام العدالة والتنمية بزعامته الرئيس رجب طيب أردوغان مع العديد من بلدان العالم، وحالة عدم الاستقرار التي تسببت بها سياسة أنقرة في المحيط القريب لتركيا.

لماذا يظن الإسلاميون أنفسهم
دائما على حق

لكنها اكتشفت من خلالها "فصلا" خامسا، يكسر عن أنيابه وينذر باليباب. كل ذلك يحدث، يتفاقم ويتطور، في غفلة وبمكابرة من قيادات إسلامية تمتلك قناعة راسخة بأن السماء لن تخذلها، وأنها تمتلك إرادة من "إرادة الله" أو هذا ما توحى به إلى مناصريها ومنحرفيها ومخدوعيها، والمتفقين من خلفها على كل حال.. وجاءت النتيجة أن قال التونسيون - وبشكل يبدو مفاجئا - للقيادي الإخواني الذي استنجد كل أساليب المناورة "ارحل" .. وبلهجة أكثر غضبا مما قالوها للرئيس الأسبق بن علي.. يكفي أن الرئيس الراحل كان لا يزال يحتفظ بمؤيدي وموالين انضم الكثير منهم الآن إلى الموجة المطالبة بإقالة الغنوشي وإحلاله على المحاكمة.

من أين يأتي الإسلاميون بهذه "الثقة" التي تشبه عبارات قالها زعماء استبداديين في وجه معارضيه قبل أن تنقلب ضدهم الجماهير في التاريخ الحديث والمعاصر؟ هل يظنون حقا أنهم يمثلون "إرادة الله" أم أن في الأمر خطة تشبه أسلوب جوزيف غوبلز في ألمانيا النازية "اكتب.. اكتب حتى تصدق"؟ هل ما زالت تسعفهم مفردات البلاغة التي انتهجها الإخواني التركي أردوغان عام 1997 وأدت إلى سجنه آنذاك بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، لكن ليس في كل مرة تسلم الجرة، لمن يريد تكرار عبارة هذا الإسلامي الأهورج "مساجدنا تكناطنا.. قبابنا خوذاتنا.. مانندا حرابنا.. والمؤمنون جنودنا.. هذا هو الجيش المقدس الذي يحرس ديننا".

كل القيم الدستورية والضوابط القانونية تعتبر مطاوعة لدى الإسلاميين، ويمكن استحضارها أو تغيبها بحسب المصلحة ومقتضى الحال. طبعاً، هوامش المناورة تختلف بين بلد وآخر، وبحسب الطبيعة المجتمعية ورسوخ مؤسسات الدولة المدنية، فما هو مستباح في دولة رقيقة العود ضعيفة التحصين المدني مثل موريتانيا والسودان، يبقى صعب المنال في بلدين مثل تونس ومصر. ولعل أبرز دليل على ما تقدم هو الجدل حول صناديق الزكاة ووجهاتها في رمضان الماضي، ففي الوقت الذي حاولت النهضة تكريسها عبر بعض البلديات التي تسع يداهما عليها، لكن المجتمع المدني كان لها بالمرصاد، ردت منابر الإخوان المصرية في تركيا على تصريح دار الإفتاء المصرية بحملة من التشكيك قادها حمزة زويغ، مؤكداً أن أموال الزكاة ستذهب إلى الدولة، وحذر المصريين من إرساء أموالهم لأي مؤسسات خيرية في مصر، بل تجاوز ذلك ليطالب من المقيمين في الخارج عدم تحويل أموالهم، للضغط على مصر تحويل أموالهم إلى مصر.

الفرق الأوسطي في العالم المسيحي.. ألم تات هذه العقلية على القارة العجوز بالولايات ثم جاءت الثورة الفرنسية وغيرها لتحرر البلاد من سلطة الدين والإقطاع السياسي، في الوقت الذي "كانت فيه الكنيسة تتألق والفقر جائع". كل التباشير تدل على انتهاء العصر الذي يظن فيه الإسلاميون أنفسهم بأنهم على حق، وذلك بفعل عوامل عديدة، لعل أهمها كان فيروس كورونا، والمتاجرين باسمه.

اليوم ليس البارحة بالتأكيد، وما صدق به أردوغان في ميدان ولاية سيرت، شرق تركيا، قبل ما يقارب ربع قرن، من شعر تحريضي حاد، سوف يعييه نهائيا عن المساحة السياسية التي يريدها قتالا جهاديا كما يوحي به حلفاؤه اليوم في العالمين العربي والإسلامي. هذه "العريضة الأردوغانية" ما تنفذ تنفذ ريشها وتمتد في المنطقة مستقوية بمناصريها والمطبلين لها، تستند في تعنتها على وهم مفاده أن الإسلام السياسي دوما على حق، وذلك لجرد أن يستنطق تدغدغ المشاعر الدينية لدى العامة والبسطاء، ولكن مبهات، فالبسطاء لم يعودوا "بسطاء"، والعامة أدركت أن علاقتها بباريها لا تحتاج إلى وساطات سياسية، ولا إلى سمسارة ومشعوذين.

ارتبك الإسلاميون حين اهتزت عروشهم في تونس وغيرها من البلدان التي سمحت لهم دساتيرها بتشريهم في حكم لا يؤمنون فيه بالشراسة أصلا، ولا في التداول السلمي على السلطة التي يعتبرونها غاية قصوى. انبرى زعيم حركة النهضة في تونس يناقض تقييمه لخصومه السياسيين، فساعة يعتبرهم "قوة ضالة" زاعما أنه يمتلك ناصية الشارع، وساعة يتهمهم بتأليب الشارع ضده.. حشد لنا مفهوم "الشارع" يا شيخ راشد الغنوشي.. هل هو بهذه

الذين وصفهم راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة الذي يترأس البرلمان في تونس بـ"الفئة الضالة" هم، وبالإضافة إلى كونهم أحزابا سياسية وكتلا برلمانية وقوى نقابية ومنظمات حقوقية وجمعيات مدنية وازنة في البلاد، جماهير حقيقية (وليست افتراضية) من مختلف الفئات الاجتماعية، تحتشد بقوية واضحة، ولم يمنع من قوة ازدياد تدفقها غير انظمة الحجر الصحي.. ومع ذلك احتشدت لتقول له "ارحل أنت وجماعتك".

هذا التوصيف الموهل في المكابرة والاستهتار (الفئة الضالة) لم يجرؤ الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، على قوله أو استخدامه في وجه الجماهير الغاضبة عشية 14 يناير 2011 بل قال "فهمتكم" .. ولكن، بعد فوات الأوان.

من أين جاء الزعيم الإخواني بهذا التعنت وهذه الثقة الزائدة بالنفس أمام واقع لا يحسد عليه، سواء كان ذلك من ناحية الضغوط الشعبية أو حتى من صلب حزبه الذي بدأ في الفترة الأخيرة أشبه بسفينة تغرق، وتتقاطع منها أسماء قيادية كانت فاعلة بالأمس القريب، ضمن حركة شديدة الارتباط بتنظيم عالمي محكم البناء الهرمي.. ولطالما خلفناه عصيا على الانشقاق والاختراق؟ تبين على أرض الواقع، أن الوهم والإيهام اللذين سبجا بهما الإسلاميون أنفسهم طيلة سنوات عقود.. وعلى طريقة قوة حراس العبد المقدس.. قد بدأ بالانحلال والتلاشي أمام حقائق لم تعد خفية على من كان مناصرا أو متعاطفا معهم بالأمس.

أبرز هذه الحقائق هي أن منصات التواصل الاجتماعي لم تكن موجودة أيام حسن البنا وغيره من الزعامات التاريخية، أيام كان الإخوان يتفردون بتضاييقهم في المساجد ويغدقون العطاء على عملاتهم في الأسواق التقليدية وتحت الطاولات وحول الموائد.

لقد ظهر مدار اسمه مواقع التواصل الاجتماعي. حسيح أن هذا المارد الإلكتروني قد ساعد الإسلاميين في بدايات تغلغلهم وتجنيدهم لبعض الفئات المضللة، لكنه بدأ ينقلب ضدهم.. وما هي ذا صفحات فيسبوك، تعج بالعرائض وجمع التوقيعات المطالبة بتنحي رئيس البرلمان التونسي، لا بل بمساعلته عن ثروته غير البررة، وتدعو إلى إحلاله على المحاكمة بنهم تصل حد التامر على أمن الدولة، وذلك على خلفية علاقه الوطيدة والمساندة والمشبوهة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتدخله العسكري في ليبيا المجاورة، مما يفتح باب الإرهاب على مصراعيه في الحدود الجنوبية للبلاد.

ضاق الحصار على الجماعات الإسلامية في ظل تطورات إقليمية ودولية، وتنامي الوعي الجماهيري بأن هؤلاء ليسوا إلا مجرد قتلعة يخطون خلف أقبعة الدين، بالإضافة إلى إفلاس مشروعهم الذي لا يجتري أي حل اقتصادي أو اجتماعي غير إفقار الناس وترهيب المجتمع بدأ المواطن البسيط بالتذمر من جماعة كان يعتقد أن أفرادها "يخافون الله" وانتخبهم على أساس هذه القناعة في البلدان التي طمحت للتغيير ضمن مشروع ما عرف بـ"الربيع العربي"،

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

الذي وصفهم راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة الذي يترأس البرلمان في تونس بـ"الفئة الضالة" هم، وبالإضافة إلى كونهم أحزابا سياسية وكتلا برلمانية وقوى نقابية ومنظمات حقوقية وجمعيات مدنية وازنة في البلاد، جماهير حقيقية (وليست افتراضية) من مختلف الفئات الاجتماعية، تحتشد بقوية واضحة، ولم يمنع من قوة ازدياد تدفقها غير انظمة الحجر الصحي.. ومع ذلك احتشدت لتقول له "ارحل أنت وجماعتك".

هذا التوصيف الموهل في المكابرة والاستهتار (الفئة الضالة) لم يجرؤ الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، على قوله أو استخدامه في وجه الجماهير الغاضبة عشية 14 يناير 2011 بل قال "فهمتكم" .. ولكن، بعد فوات الأوان.

من أين جاء الزعيم الإخواني بهذا التعنت وهذه الثقة الزائدة بالنفس أمام واقع لا يحسد عليه، سواء كان ذلك من ناحية الضغوط الشعبية أو حتى من صلب حزبه الذي بدأ في الفترة الأخيرة أشبه بسفينة تغرق، وتتقاطع منها أسماء قيادية كانت فاعلة بالأمس القريب، ضمن حركة شديدة الارتباط بتنظيم عالمي محكم البناء الهرمي.. ولطالما خلفناه عصيا على الانشقاق والاختراق؟ تبين على أرض الواقع، أن الوهم والإيهام اللذين سبجا بهما الإسلاميون أنفسهم طيلة سنوات عقود.. وعلى طريقة قوة حراس العبد المقدس.. قد بدأ بالانحلال والتلاشي أمام حقائق لم تعد خفية على من كان مناصرا أو متعاطفا معهم بالأمس.

أبرز هذه الحقائق هي أن منصات التواصل الاجتماعي لم تكن موجودة أيام حسن البنا وغيره من الزعامات التاريخية، أيام كان الإخوان يتفردون بتضاييقهم في المساجد ويغدقون العطاء على عملاتهم في الأسواق التقليدية وتحت الطاولات وحول الموائد.

لقد ظهر مدار اسمه مواقع التواصل الاجتماعي. حسيح أن هذا المارد الإلكتروني قد ساعد الإسلاميين في بدايات تغلغلهم وتجنيدهم لبعض الفئات المضللة، لكنه بدأ ينقلب ضدهم.. وما هي ذا صفحات فيسبوك، تعج بالعرائض وجمع التوقيعات المطالبة بتنحي رئيس البرلمان التونسي، لا بل بمساعلته عن ثروته غير البررة، وتدعو إلى إحلاله على المحاكمة بنهم تصل حد التامر على أمن الدولة، وذلك على خلفية علاقه الوطيدة والمساندة والمشبوهة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتدخله العسكري في ليبيا المجاورة، مما يفتح باب الإرهاب على مصراعيه في الحدود الجنوبية للبلاد.

ضاق الحصار على الجماعات الإسلامية في ظل تطورات إقليمية ودولية، وتنامي الوعي الجماهيري بأن هؤلاء ليسوا إلا مجرد قتلعة يخطون خلف أقبعة الدين، بالإضافة إلى إفلاس مشروعهم الذي لا يجتري أي حل اقتصادي أو اجتماعي غير إفقار الناس وترهيب المجتمع بدأ المواطن البسيط بالتذمر من جماعة كان يعتقد أن أفرادها "يخافون الله" وانتخبهم على أساس هذه القناعة في البلدان التي طمحت للتغيير ضمن مشروع ما عرف بـ"الربيع العربي"،

